

برنت يقترب من 85 دولاراً للبرميل

ارتفاع أسعار النفط يوسع الفجوة بين المستوردين والمصدرين



نهاية 2022 أي ما يعادل 170 بالمتة من الناتج المحلي الإجمالي. والعكس صحيح بالنسبة للدول المستوردة للنفط مثل مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسودان، فالعجز المجمع في ميزان المعاملات الجارية سيند إلى 35 مليار دولار هذا العام من 27 ملياراً في 2020، فيما يرجع بالأساس لارتفاع تكلفة استيراد النفط وتراجع عائدات قطاع السياحة. وستمثل الأصول الأجنبية العامة في الدول المستوردة للنفط 15.5 بالمتة من الناتج المحلي الإجمالي المجمع هذا العام، وفقاً للمعهد. وليس من المتوقع أن يعود قطاع السياحة، المسؤول عن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، لمستوياته قبل جائحة فيروس كورونا» قبل عام 2023.

وقال المعهد: «ارتفاع النمو في هذه الدول في 2022 سيكون مدفوعاً بالاستثمارات والصادرات. لكن ذلك لن يكون كافياً لخفض معدلات البطالة المرتفعة التي تبلغ في المتوسط 14 بالمتة وبين الشباب 28 بالمتة وهو أعلى معدل بطالة في العالم». وارتفعت أسعار النفط، حول 84 دولاراً للبرميل قرب أعلى مستوى في ثلاث سنوات، مدعومة

قال معهد التمويل الدولي إن ارتفاع أسعار النفط يوسع الفجوات الاقتصادية بين المصدرين والمستوردين للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وذكر المعهد في تقريره أن المنطقة من المتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 2.3 بالمتة هذا العام و4.3 بالمتة في 2022 بعد انكماش مجتمعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8 بالمتة في العام الماضي.

وأضاف: «يستمر الانتعاش الاقتصادي في كسب قوة دفع لكن التباين في آفاق الاقتصاد الكلي ظهر في المنطقة... زادت الاختلافات في الأداء الاقتصادي بين الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط اتساعاً». وقال المعهد إن الدول المنتجة للنفط من المتوقع أن تشهد فواض في ميزان المعاملات الجارية تبلغ 165 مليار دولار هذا العام و138 ملياراً في العام القادم بعد عجز بلغ ستة مليارات في العام الماضي استناداً لتوقع سعر للنفط عند 71 دولاراً للبرميل هذا العام و66 دولاراً للبرميل العام المقبل. ومن المتوقع أن ترتفع الأصول الأجنبية العامة لدول الخليج، منها الاحتياطيات الأجنبية وصناديق الثروات السيادية، لأكثر من ثلاثة تريليونات دولار بحلول

روسيا تضخ مزيداً من الغاز لأوروبا



«بي بي سي»: «ندعم أمن الطاقة في أوروبا. نريد أن نتعاون... بدأت (غازبروم) في الواقع ضخ احتياطياتها في خطوط الأنابيب لتحقيق الاستقرار في السوق».

وقالت وكالة «إنترفاكس» للأبناء، تلاً عن بيانات من «جمعية مشغلي البنية التحتية للغاز في أوروبا» إن شركة «غازبروم» ضخّت الغاز من منشأة تخزين في هايداخ بالنمسا ليوم واحد في 17 أكتوبر الحالي بعد ارتفاع أسعار الغاز إلى مستوى قياسي. وقال ريباكوف: «نعمل بروية وهدهود من أجل تحقيق الاستقرار. ليس من متحفظاً زيادة المتاعب». وينظر الإتحاد الأوروبي في خيار شراء مشترك للغاز الطبيعي للدول الأعضاء، وستنشر المفوضية الأوروبية هذا الأسبوع «صندوق أدوات» لإجراءات يمكن لدول الإتحاد الأوروبي أن تتخذها للرد على ارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، في استجابة لدعوات من بعض الدول التي رد من الإتحاد على أسعار قياسية مرتفعة للغاز والكهرباء.

في الوقت الذي أعلنت فيه دول الإتحاد الأوروبي دراسة سبل للتحوط من زيادات حادة في أسعار الطاقة، قال مسؤول روسي، إن شركة الطاقة الروسية العملاقة «غازبروم» بدأت استخدام مخزوناتها لضخ مزيد من الغاز الطبيعي في شبكة خطوط الأنابيب لكبح ارتفاع الأسعار.

وقفزت أسعار الكهرباء والغاز في أوروبا هذا العام إلى مستويات قياسية، وسط شح في إمدادات الغاز تصادم مع طلب قوي في اقتصادات تتعافى من وباء «كوفيد-19». ورفض سيرغي ريباكوف، نائب وزير الخارجية الروسي، في مقابلة مع «هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)» أي تلميح إلى أن موسكو تمنع الغاز عن السوق الأوروبية، التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار الكهرباء والغاز هذا العام، فيما تعجز الإمدادات الشحيحة من الغاز عن تلبية الطلب القوي في الاقتصادات التي تتعافى من وباء «كوفيد-19».

وقال ريباكوف لبرنامج «هارد توك» على

«المركزي» الكوري الجنوبي يبقى على سعر الفائدة

أبقى البنك المركزي الكوري الجنوبي على سعر الفائدة الرئيسية عند مستواه القائم، كما كان متوقفاً. وقرر مجلس السياسة النقدية في بنك كوريا المركزي استمرار سعر الفائدة الرئيسية عند مستوى 0.75 بالمتة بعد أن كان قد رفعه خلال أغسطس الماضي بمقدار ربع نقطة مئوية من 0.5 بالمتة وكانت الزيادة الأولى منذ أكتوبر 2018، وذلك حسبما نشرت وكالة الأنباء الألمانية.

وأشارت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأبناء إلى أن أغسطس الماضي شهد نهاية 15 شهراً من أسعار الفائدة المنخفضة القياسية حيث يتعافى الاقتصاد الكوري الجنوبي من جائحة فيروس كورونا المستجد.

وكان البنك المركزي قد خفض سعر الفائدة خلال الفترة من مارس إلى مايو 2020 بمقدار 0.75 نقطة مئوية إلى 0.5 بالمتة لدعم الاقتصاد المتضرر من الجائحة.

وجاء تجميد أسعار الفائدة مع تباطؤ زخم الانتعاش الاقتصادي وسط ارتفاع الأخير في حالات كوفيد-19 ولا تزال الصادرات قوية، مدفوعة بالطلب القوي على الرقائق والسيارات. لكن عدم اليقين بشأن انتعاش الإنفاق الخاص زاد حيث ظل عدد الإصابات بالفيروس فوق 1000 لأكثر من ثلاثة أشهر.

ونمت الصادرات، التي تمثل نصف الاقتصاد بنسبة 7.16 بالمتة سنوياً خلال سبتمبر الماضي لتواصل نموها للشهر الحادي عشر على التوالي.

كما أبقى بنك كوريا المركزي توقعاته للنمو في عام 2021 لكوريا عند 4 بالمتة على الرغم من عودة ظهور حالات كورونا؛ حيث قال إنه من غير المرجح أن تؤثر زيادة الإصابات بشكل كبير على الانتعاش الاقتصادي.

السعودية تنصدر خليجياً وسط زيادة التقديرات

«النقد الدولي» يتوقع انخفاضاً طفيفاً في النمو العالمي



المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي

خفض صندوق النقد الدولي من توقعاته لتحقيق انتعاش للاقتصاد العالمي بعد عام من الركود بسبب وباء فيروس كورونا. وفي تقريره الصادر عن آفاق الاقتصاد العالمي الذي صدر، توقع صندوق النقد نمواً عالمياً بنسبة 5.9 بالمتة، انخفاضاً من توقعاته السابقة في يوليو الماضي بالوصول إلى نمو 6 في المائة خلال العام الحالي، وتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة 4.9 في المائة في عام 2022، دون تغيير عن توقعاته لشهر يوليو. ويقول الاقتصاديون إن التعافي الاقتصادي العالمي مستمر، لكن الزخم ضعيف متعثر بسبب اضطرابات سلاسل التوريد، وزيادة التضخم في كثير من البلدان.

وأشار التقرير إلى أن اقتصادات الدول المتقدمة ستشهد نمواً يصل إلى 5.2 في المائة، بينما تصل معدلات النمو في البلدان النامية منخفضة الدخل إلى 3 في المائة، مشيراً إلى أن الاختلافات الكبيرة في الآفاق الاقتصادية لدول العالم تثير قلقاً متزايداً. وتوقع صندوق النقد أن يعوض إجمالي الناتج من الاقتصادات المتقدمة الكسائر التي تكبدتها خلال الوباء بحلول عام 2022، وأن يتجاوز مسار النمو قبل الوباء بحلول عام 2024. ويمثل الارتفاع بنسبة 5.9 في المائة في الناتج العالمي المتوقع في توقعات صندوق النقد الدولي مكاسب كبيرة، بعد انخفاض بنسبة 3.1 في المائة في الإنتاج بسبب الوباء العام الماضي. ويعكس انخفاض توقعات الانتعاش العالمي استمرار اضطرابات سلاسل التوريد في البلدان الصناعية، إضافة إلى التفاوت الكبير في معدلات التطعيم ضد الوباء بين الدول الغنية والفقيرة. وتوقع التقرير نمواً أكثر إشراقاً للبلدان المصدرة

للنفط، وأشار إلى نمو إجمالي بنسبة 4.1 في المائة خلال عام 2021 و2022 على التوالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتفاعاً من التقديرات في عام 2020 التي بلغت 2.8 في المائة. وأبدي التقرير تحسناً كبيراً في توقعات النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام. وبلغت تقديرات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي 2.1 في المائة لعام 2021، و3.68 لعام 2022. وتتصدر المملكة توقعات النمو لدول مجلس التعاون، بنسبة نمو تبلغ 2.8 في المائة خلال العام الحالي، و4.8 في المائة في عام 2022، بينما ينمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بنسبة 2.2 لعام 2021، و3 في المائة لعام 2022.

وقدر التقرير ارتفاعاً في الأسعار العالمية للنفط، وتوقع أن يصل إلى 65.7 دولار للبرميل في عام 2021، أي أعلى بنسبة 59 في المائة من متوسط الأسعار في عام 2020. وتوقع المحللون أنه مع استمرار أسعار النفط في الارتفاع، فستستمر المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط في تحسن، إلى جانب أرصدة حساباتها الجارية، وأرصدة المالية العامة، وصافي الأصول الأجنبية العمامة. كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر القناة الرئيسية لتدفقات رأس المال، خاصة إلى السعودية والإمارات. ويحذر التقرير من الضغوط التضخمية الأخذة في الارتفاع، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 2 في المائة العام الحالي، و2.2 في المائة لعام 2022، لدول مجلس التعاون الخليجي ككل. وتوقع التقرير نمواً لمصر بلغ 3.3 في المائة خلال عام 2021، ونمواً يبلغ 5.2 في المائة خلال عام 2022.

تراجع البطالة وارتفاع عدد الوظائف الشاغرة في بريطانيا

تراجعت معدلات البطالة في بريطانيا مع إعادة فتح الاقتصاد، لكن الوظائف الشاغرة سجلت ارتفاعاً قياسياً قبل توقف برنامج البطالة الجزئية الحكومي، حسبما أظهرت بيانات. ومعدلات البطالة، أو جزء من اليد العاملة العاطلة عن العمل، تراجعت لتسجل 4.5 في المئة بالأشهر الثلاثة المنتهية بأغسطس، حسبما قال المكتب الوطني للإحصاء في بيان، كما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية.

ويقارن ذلك مع نسبة بلغت 4.6 في المئة بالأشهر الثلاثة المنتهية بيويلو، لكن المعدل لا يزال أعلى بـ0.5 نقطة مئوية عن مستويات مع قبل الوباء.

وقال مدير الإحصاءات الاقتصادية في مكتب الإحصاء دارين مورغان إن «سوق الوظائف استمر في التعافي من تداعيات فيروس كورونا». غير أن عدد الوظائف الشاغرة ارتفع إلى قرابة 1.2 مليون وظيفة في سبتمبر ما يعكس نقصاً مستمراً في اليد العاملة. ويعاني الاقتصاد من نقص في اليد العاملة وخصوصاً في قطاع الشحن البري، ما يتسبب بمشكلة إمدادات ونقص السلع في المتاجر وأزمة وقود.

لكن مكتب الإحصاء قال أيضاً إن عدد الموظفين المدرجين على قوائم الرواتب في المملكة المتحدة ارتفع بواقع 207.000 في سبتمبر ليصل إلى 29.2 مليون هو الأعلى على الإطلاق. والرقم أعلى بواقع 122 ألفاً مقارنة بعددهم في فترة ما قبل الجائحة في فبراير 2020.

تركيا: ارتفاع مبيعات الشقق للأجانب 25.8 بالمتة في سبتمبر

ارتفعت نسبة مبيعات الشقق السكنية للأجانب في تركيا، 25.8 بالمتة في سبتمبر الماضي، مقارنة بالشهر نفسه من 2020. جاء ذلك في تقرير صادر عن هيئة الإحصاء التركية بخصوص مبيعات الشقق في سبتمبر. وبلغ عدد الشقق التي اشتراها الأجانب في سبتمبر 6 آلاف و630، محطماً الرقم القياسي السابق المسجل في أكتوبر 2018 بواقع 6 آلاف و276. ووصلت نسبة مشتريات الأجانب إلى 4.5 بالمتة من إجمالي مبيعات الشقق في تركيا.

وجاءت إسطنبول في المركز الأول من حيث إقبال الأجانب على شراء الشقق فيها بواقع ألفين و995، تليها أنطاليا بـ1358، ثم أنقرة 408. كما حققت مبيعات الشقق إلى الأجانب منذ مطلع العام الجاري وحتى سبتمبر زيادة بنسبة 43.2 بالمتة، مقارنة بالفترة نفسها من 2020، بواقع 37 ألفاً و479.

وحل الإربانبون أولاً في شراء الشقق بتركيا في سبتمبر، بـ1323 شقة، تلاهم العراقيون بـ990، ثم الروس بـ540.

التجارة الخارجية للصين تقفز 22.7 بالمتة في تسعة شهور



قفزت التجارة الخارجية للصين 22.7 بالمتة للشهور التسعة الماضية من العام الجاري، وسط تحسن الطلب العالمي على الاستهلاك، وتعافى الاقتصاد المحلي في البلاد، أسرع من باقي الاقتصادات. وقالت الإدارة العامة للجمارك، إن التجارة الخارجية سجلت خلال الفترة المذكورة 28.33 تريليون يوان (4.39 تريليونات دولار)، بنمو 22.7 بالمتة على أساس سنوي. وذكرت، في بيان، أن قطاع الصادرات نما بنسبة 22.7 بالمتة على أساس سنوي خلال الفترة، إلى 15.55 تريليون يوان (2.396

تريليون دولار)، في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة 22.6 بالمتة إلى 12.78 تريليون يوان (1.96 تريليون دولار). وبلغ فائض الميزان التجاري للصين (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات)، نحو 427 مليار دولار، بزيادة 15 بالمتة على أساس سنوي. ومقارنة بالفترة نفسها من 2019، نما إجمالي التجارة الخارجية بنسبة 23.4 بالمتة، والصادرات 24.5 بالمتة والواردات 22 بالمتة، ما يؤثر على تسارع النمو التجاري.

فرنسا تتهم «نستلة» بالاحتكار

اتهمت هيئة حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار في فرنسا 14 اتحاداً تجارياً و101 شركة وبينها فروع لشركة نستلة الفرنسية في فرنسا، فرضت قيوداً على المنافسة في مجالات أخرى، ومنها الاتفاق على إزالة مادة «بيسفينول إيه» الكيميائية الصناعية من العبوات المعدنية في فرنسا.

وأشارت وكالة بلومبرغ للأبناء إلى أن الإذاعات ضد فروع نستلة في فرنسا تشير إلى «دور ضئيل» في هذه الممارسات، مضيفة أنه لا يمكن تقدير التأثيرات المالية المحتملة لهذه الاتهامات على الشركة. من ناحيتها قالت نستلة إنها ترفض بقوة «هذه الاتهامات وستفندتها تماماً».